الأهرام
مركز الأهرام للتنظيم وتكنولوجيا المعلومات
المصدر: المصور
التاريخ: ١٩٧٥/١٢/١٢

المسيرة الطويلة من الهزيمة إلى النصر

خمس سنوات مع الرجل الذى أحال هزائمنا إلى انتصارات

لى رأى خاص سبق ان ابديته يتلخص فى اننا ونحن نعيد كتابة تاريخنا على ضوء ما ظهر من وثائق جديدة ينبغى ان ننظر الى بعض القضايا السياسية الهامة وجهة نظر تختلف عن وجهة نظر المحامين ، الذين ترافعوا فى تلك القضايا والذين لم يكن لهم من هم الا تبرئة المتهمين . قضية دنشواى ـ مثلا ـ ينبغى ان ينظر اليها على انها قضية مقاومة شعبية للاحتلال البريطانى لا على اعتبار انها قضية اعتداء على جرن قمح ، واصطياد حمام فى دنشواى وكذلك الحال فى قضية الشروع فى قتل لورد كتشنر وقضية السردار ، وقضية الاغتيالات السياسية ، وغيرها من القضايا التى كانت بمثابة تعبير عن غضب الشعب على محتليه ، وعلى من تعاون مع هؤلاء المحتلين وفيما يتعلق بقضية الاغتيالات السياسية التى اتهم فيها اكثر من ثلاثين من خيرة شباب مصر ، اعيد ماسبق ان قلته فى حلقة سابقة من حلقات تلك السلسلة المتواضعة ان تلك القضية بحاجة الى دراسة جديدة باعتبارها قضية شباب مصر فى مرحلة هامة من مراحل تطورنا والذى يمكننا ان نقوله باختصار ان حركة الشباب المصرى منذ توقيع معاهدة ١٩٣٦ حتى قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ كانت من اروع حركات الشباب فى العالم

كله كما انها لم تكن تمثل حزبا بعينه او جملة احزاب وانما كانت تمثل الشباب المصرى بكل فئاته ،واتجاهاته الفكرية والسياسية ويوم ان يكتب تاريخ تلك الفترة ـ من وجهة النظر العامة ومن قبل اناس لا ينتمون الى فكر خاص . سوف يظهران حركة الشباب المصرى فى تلك المرحلة كانت اكثر وطنية ، ووحدة ، وثورية . والمثل الذى اضربه باستمرار على قوة تلك الحركة ، وصلابتها ووحدتها وثوريتها ماحدث فى يوم ١١ فبراير ١٩٤٦ وكان ذلك اليوم وهو « عيد جلوس الملك السابق » قد تحدد لافتتاح المدينة الجامعية فى الجيزة وكان مدعوا للمشاركة فى يوم الاحتفال بافتتاح المدينة الجامعية خمسة الاف طالب من طلاب الجامعة ولما كان يوم ١١ فبراير هذا قد جاء بعد مذبحة الطلبة فى كوبرى عباس بيومين فقد راينا ان يقاطع الطلبة الجامعيون تلك الحفلة ولم يذهب طالب واحد من طلاب الجامعة الى تلك الحفلة رغم الوعود والتحذيرات التى بذلت من رجال الحكومة والجامعة والسراى الذين كانت مشكلتهم الرئيسية قبيل بدء الافتتاح بساعات العثور على طالب جامعى واحد يركب مع الملك فى سيارته من عابدين ، الى الجيزة ويلقى كلمة الطلبة ، ولما عجز اولئك جميعا عن العثور على طالب جامعى واحد يرضى لنفسه الخروج على اجماع الطلبة ، افتى بعضهم بان طلبة الدراسات العليا يمكن اعتبارهم طلبة جامعيين وبناء على هذه الفتوى اختير احد موظفى الجامعة من طلبة الدراسات العليا ليلقى كلمة الطلبة ، والمثل الاخر هو الدور الطليعى الرائع الذى قام به شباب مصر فى يوم الجلاء ٢١ فبراير ١٩٤٦ حيث عبرت مصر كلها على لسان شبابها بتصديها للاحتلال البريطانى وفى ذلك اليوم التاريخى الذى سقط فيه بسبب تدخل القوات البريطانية فى ميدان الاسماعيلية « ميدان التحرير الان » بالقاهرة اكثر من ٣٢ شهيدا ، ١٣٦ جريحا من الشباب فى ذلك اليوم التاريخى كما اذكر جيدا تم وربما لاول مرة التحام جيش مصر بشعب مصر فى حركة وطنية عامة ، واعود الى قضية الاغتيالات السياسية فاقول انها كانت تمثل بحق غضبة مصر على الاحتلال البريطانى وعلى كل من تعاون معه من السياسيين المصريين وكان شباب مصر الذين اتهموا فى تلك القضية قد عبروا فيما اقدموا عليه من اعمال وطنية كما عبروا فى اثناء محاكمتهم التى استغرقت وقتا طويلا عن ضمير شعب مصر كله ، ولعل خير ما ابدا به حديثى عن تلك القضية الاشارة الى

مقدمة كتاب «الكفاح السرى ضد الانجليز» الذى كتبه احد المتهمين فى تلك القضية والذى لم يكن بعد قد تجاوز عامه الرابع عشر وهو الصديق وسيم خالد ـ يرحمه الله ـ وكان الذى كتب تلك المقدمة هو انور السادات ابرز المتهمين فى تلك القضية الهامة ومن تلك المقدمة يتبين للقارىء ـ كما قال السادات اصالة شعبنا النابض بالحياة والقوة تلك الاصالة التى الهبها ماء النيل الخالد فى عروقنا لكى تنبت فينا العزم ، والصمود ولكى تخرج من ترابنا اصفى جوهر وانقى وجود » يقول السادات فى مقدمة ذلك الكتاب : كنا فى صيف ١٩٤٦ وكان مكان اللقاء هو سجن قره ميدان وفى حوش السجن الواقع بين العنبر الذى كنا ننزل فيه وعنبر النساء الذى يقع فى اقصى الجهة الغربية من السجن تلاقينا لاول مرة : لقد دخل وسيم خالد السجن وعمره اربعة عشر عاما وبضعة شهور ، ولقد كنت فى شوق الى هذا اللقاء منذ شهور ، اى منذ اليوم الذى عرفت فيه ان قائمة الاتهام التى تضمنى قد استضافته هو الاخر الى جانب بضعة وعشرين اخرين فى قضية مقتل امين عثمان ، ولقد كان لدخول وسيم خالد الى هذه القائمة قصة من قصص المغامرات الغلة لابن الاربعة عشر عاما ولكنها ان دلت على شىء فانما تدل على ان الثورة ظلت متوهجة فى ضمير شعبنا على مر القرون والايام ، وان شعبنا لم يستسلم ابدا برغم تعاقب المغيرين وتحكم الدخلاء والطامعين دهورا طويلة بل ظل يقاوم فى بسالة واصرار حتى تحققت ارادته اخيرا فى ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢ » ويستطرد السادات فى رواية قصة ابن الاربعة عشر عاما الذى لم يكن قد شمله شرف الاتهام فى تلك القضية فى البداية لانه كان ـ كما يطلقون عليه ـ كتكوتا واراد الفتى الصغير ان يثبت للجميع ان القبض على هؤلاء المتهمين لم يوقف سير الخطة الرهيبة التى حكت عنها الصحف بل ان هناك فى الخارج رجالا اشداء يكملون مابداوا وان الكفاح ضد الخيانة لم يتوقف وتبلورت الخطة فى راس فتانا وزميله ثم لم تلبث ان خرجت الى حيز التنفيذ وكادت تنجح ـ كما تخيلها الكتاكيت ـ لولا ان الحاجة الى سيارة للتنفيذ دفعتهما الى خطا لم يكونا يتوقعانه وقبض على فتانا وزميله ودخلا معا قائمة الاتهام ولكن فتانا ابن الاربعة عشر عاما ظل صامتا طوال التحقيق لم يعترف ولم يضعف وحكم عليه ضمن من حكم عليهم بثلاث سنوات قضاها وخرج فى سن السابعة عشرة » وعن هذا الكتكوت الذى كان زميلا لانور السادات فى قضيته يقول ان قصة

هذا الشاب ليست الا نموذجا لروح شعبنا ، التى لم تعرف الضعف او الوهن طوال عصر القهر والاستبداد» وقد حرصت على الاشارة الى قصة وسيم خالد وكتابه للتدليل على ان الروح الوطنية القوية قد جرفت شبابنا فى تلك المرحلة الهامة والخطيرة من مراحل كفاحنا الوطنى بحيث نستطيع ان نقول وبدون اية مبالغة من جانبنا ان شباب مصر فى تلك المرحلة كان يعشق مصر ، ويحبها الى الدرجة التى كان ينسى فيها نفسه، واهله ويحمل روحه على كفه مضحيا بها فى سبيل معشوقته مصر ، وحتى لا اظلم شباب هذه الايام اقول انه لايزال كذلك .. غير انه تنقصه التوعية والتنظيم والاستفادة من كل امكاناته وطاقاته ، لصالح مصر ..

واعود مرة اخرى ـ وارجو المعذرة ـ لاقول ان قضية الاغتيالات السياسية كانت قضية لمحاكمة الاستعمار البريطانى فى مصر وليست لمحاكمة بضعة وعشرين شابا من خيرة شباب مصر ..

وتبدأ احداث تلك القضية فى مساء السبت الخامس من شهر يناير ١٩٤٦ بمقتل امين عثمان وزير المالية الاسبق .

وبعد الحادث اتسع نطاق التحقيق وشمل عزيز على المصرى وغيره من الشخصيات المعروفة وكان مما جاء فى محضر التحقيق مع عزيز على المصرى ، قول عزيز المصرى ردا على سؤال خاص بعلاقته بانور السادات اجاب عزيز المصرى فى التحقيق بانه يعرف انور السادات وانه كان معجبا به عندما كان رئيسا للجيش وكان انور السادات ضابطا فى سلاح الاشارة وبعد خروجى من الجيش ـ هكذا قال عزيز المصرى ـ ظل انور السادات يتردد على ويزورنى فى بيتى فى الاعياد » وكان عزيز المصرى دائما دقيقا فى تعبيراته لذلك لم تستطع سلطات التحقيق ان تصل معه الى شىء محدد ، وكان عدد المتهمين فى قضية الاغتيالات السياسية ٢٦ شابا ، وكان ترتيب انور السادات فى قائمة المتهمين رقم ٧ وقد استغرق التحقيق فى القضية مايقرب من شهرين وساهم فى التحقيق عبد الرحمن الطوير باشا « النائب العام الاسبق » ويحيى مسعود ، الافوكاتو العمومى وعبد الرحمن الرافعى رئيس نيابة مصر ومحمد كامل القاويش الذى عين بعد تنحيته عن كرسى الاتهام مفتشا للنيابات ثم الاستاذ عبد الرحمن يوسف وكيل اول نيابة مصر ، وقد توفى قبل ان يترافع فى القضية

والاستاذ حسن انور حبيب الذى عهدت اليه المرافعة فى القضية بعد وفاة عبد الرحمن يوسف والاستاذ محمد صدقى البشبيشى ، وكانت الصحف المصرية تبدى عطفها على المتهمين الامر الذى دفع هيئة المحكمة فى اول ديسمبر ١٩٤٧ الى التصريح باعتراضها واستنكارها لتناول الصحف موضوع القضايا المطروحة بما قد يحمل على محاولة التاثير على القضاء ومع ان المحكمة لاينالها اى مؤثر ولا تصغى بالنها الا الى ما يثار فى الجلسة ، وعلى لسان الدفاع والمتهم فانها تنوه بذلك وتحيط رجال الصحافة علمابذلك وان القانون يحظره » وكان ماقاله انور السادات فى المحكمة عن التحقيقات التى اجريت معه ان كل ماورد فى التحقيقات باطل ومن تلفيق البوليس واما عن النيابة فلا ادرى ان كانت على علم بهذا التلفيق ام لا وفى احدى جلسات المحكمة جلسة ٢ ديسمبر ـ اختار المعلمون جميعاً الاستاذ زكى عريبى المحامى ـ وهو يهودى مصرى ـ ليلقى كلمة المحاماة عن فلسطين ، وكان مما قال زكى عريبى : « تشغل الراى العام الان باحضرات المستشارين مسألة تخص العدالة فى الصميم فلا عجب ان يأتى ذكرها فى مجلس العدل فالرجل العادل عادل فى قو وعادل فى فعله ، وعادل فى سياسته وفلسطين التى قضى فيها قضاء مجحفا متحيزا ظالما بخلاف مايقضى به العدل والانصاف لها كلمة تقولها فى مجلس العدل وليس عجبا ان اكون انا البادىء بهذه الكلمة وفى اعتقادى ان اليهود فى فلسطين وفى خارج فلسطين هم اول من اصيب بالسهم فى الصميم فلاول مرة فى التاريخ تقوم دولة على اساس من الدين وحده ويجب ان يزول هذا الشذوذ ويقول زكى عريبى : ان اليهود المصريين لهم كلمة ممثلة فى شخصى فى ساحة العدل وهى انهم مع هذه الامة المصرية بل مع هذه العروبة جميعا صفا واحدا ولست ادرى فرقا بين اليهودى المصرى والقبطى المصرى والمسلم المصرى ويتحرك حركة واحدة فان كانت هذه الحركة تتطلب جهادا فاليهودى المصرى اول المجاهدين لا وطن لليهودى المصرى الا مصر ، وهذا عهد مبذول لا يمكن ان يتحول عنه الا كل خائن واعلن الاستاذ وهيب دوس اغتباطه بما قاله زكى عريبى واقترح ان يتعطل العمل فى هذه القضية يوما او بعض يوم ولعل من الحكمة ان يصادف وقوع هذا الحادث ـ حادث فلسطين ـ فى هذا الوقت وايد الاستاذ محمد لطفى جمعة ماقاله الموسوى اليهودى زكى عريبى والقبطى المصرى وهيب دوس واعلن ابتهاجه لاننا بمثل هذا الكلام نظهر فى هذه اللحظة فى مظهر

الاتحاد والتضامن فى محنة فلسطين فالدين لله والوطن للجميع ، وتكلمت النيابة كما تكلمت المحكمة واعلنت انه مشاركة لهذا الشعور والحزن ، الذى عم النفوس لا يسع المحكمة الا تقرير وقف الجلسة فترة من الزمن

ولعلها المرة الاولى فى تاريخ المحاكمات السياسية فى مصر ان يدعى للشهادة فى قضية واحدة كل ذلك العدد من اقطاب السياسة فى مصر وان تتاح لهم فرص الادلاء بكثير من اسرار السياسة المصرية وان يوجه الى هؤلاء الساسة من قبل المحكمة ومن قبل المحامين كل تلك الاسئلة الهامة والمحرجة معا : لقد توافد على دار المحكمة كثير من هؤلاء الساسة من بينهم ـ حسب استدعائهم للشهادة امام المحكمة ـ مصطفى النحاس ، زكى على ، على ماهر ، حافظ رمضان ، بهى الدين بركات ، حسين سرى ، ومحمد حسين هيكل وفيهم ثلاثة من رؤساء الوزارة السابقين وفيهم ثلاثة ممن كانوا رؤساء الاحزاب السياسية فى مصر وقد سبق ان اشرت فى بعض اجزاء هذه الدراسة الى تلك الكلمة التى افتتح بها الاستاذ انور حبيب مرافعة النيابة وان كان الاستاذ انور حبيب بعد مقدمته الوطنية التاريخية قد اطلق على المتهمين فى هذه القضية سلسلة من الاوصاف الخطيرة التى لم تكن فى راينا تتفق ابدا ومقدمة دفاع النيابة ، ولعل الاستاذ انور اراد ان يغطى ماجاء فى المقدمة بالاسراف فى اتهام المتهمين و . و . وقد اشرت فيما سبق الى ماذكره النائب العام من ان تلك العبارات التى جاءت على لسان الاستاذ انور حبيب بما مست من شئون السياسة الخارجية يصعب فى الواقع تبرير ازجائها على هذا النحو كما يصعب ربطها بهذه الدعوى ولذلك فقد استاذنت زميلى انور بك فاذن لى فى ان اصرح بان تلك العبارات لا تعبر بحال عن راى النيابة وطلب النائب العام إثبات ذلك فى محضر الجلسة وقد سبق ان اشرت الى هياج المتهمين وفى مقدمتهم انور السادات الذى عنف النائب العام وطلب منه ان يستقيل وينزل عن الكرسى وكيف ان انور السادات قال : انا افضل ان اشنق الف مرة على ان ارى النائب العام يتراجع ويقف هذا الموقف غير المشرف واضيف الى ذلك ان الاستاذ الكبير احمد رشدى قال موجها كلامه الى المحكمة : ان من اوليات قواعد القانون ان وكيل النيابة المترافع حر فيما يقول فى مرافعته ولا يمكن ان يجبر على سحب كلام قاله علنا فى الجلسة وقد ترامى الينا ـ ونرجو الا يكون ما ترامى صحيحا ـ ان هناك تدخلا فى الامر ، وتلك هى العلة المباشرة لكلام النائب العام وكان من بين ماقاله الاستاذ حماده الناحل موجها كلامه الى هيئة المحكمة :

انتم اليوم تحسون وتتاثرون ،وغدا تحكمون وسيكون حكمكم نتيجة لاحساسكم وتاثركم ولذلك كان من واجبنا ان نقف على كل حركة تصدر امامكم لان لهذه الحركة اثرا فى نفوسكم ، وهذه الحركة التى ابداها سعادة النائب العام تركت فى نفوسنا اسوا الاثر ذلك لاننا راينا سعادته وهو ممثل الدعوى العمومية قد بدا كلامه على هذا النحو وكلنا يفهم مايعنيه ، ويعترض عليه فانه يعترض على مجازات وتشبيهات ولو ان المسالة مسالة لغة عربية يصححها لهان الامر ، وانما هى وقائع عناها ، وفهمناها ولذلك كان من حقنا ان نحزن

وكان مما قاله انور حبيب ممثل النيابة عن المتهم السابع فى تلك القضية انور السادات انه تخرج فى الكلية الحربية والتحق ضابطا بالجيش بسلاح الاشارة واخذ يترقى حتى وصل الى رتبة اليوزباشى واشار الى التحقيق مع انور السادات عام ١٩٤٢ فى عهد النحاس باشا والى فصله من الجيش والى اعتقاله فى نفس اليوم بامر الحاكم العسكرى كما اشار الى هروب انور السادات من المعتقل وكيف اطلق لحيته وسمى باسم الحاج وكون مع حسن عزت شركة للنقل وضما اليهما عبد الفتاح عنايت المحامى وهو احد المحكوم عليهم فى قضية مقتل السردار وان انور السادات هو الذى وجه هؤلاء الشبان الى ما اتجهوا اليه من صفات وانه قوى الشخصية حتى يحمل المرء على الوثوق به واشار الى اعترافات بعض المتهمين على انور السادات كما اشار الى عدول اولئك المتهمين عن الاعتراف على انور السادات وقال ان سبب ذلك العدول هو انهم كانوا يرجون ان يسهل لهم انور السادات الفرار من السجن ! واشار الى ورقة كتبت بالانجليزية ووجدت فى بيجامة انور السادات فى السجن ترجمتها كما يلى اكتوبر رقم ١ فى ١٣-٢ .. التشكيل رقم ٢ جمعة بلا عمل التشكيل رقم ٢ يتصل بى ابتعدوا وانا اتولى القيادة من هنا ، التشكيل رقم ٢ ينتظر الاوامر ، القسم ان اصل الى الضربة الكبرى قريبا يعتبروننى شخصا خطيرا ولكن الدليل ضعيف جدا فى انتظار الاوامر ، الحمد لله ولنحيى رجلنا .. وكانت النيابة قد صورت الورقة قبل ان يتسلمها محمد طلعت السادات ضمن ملابس انور السادات وكان البوليس يقوم بمراقبة شقيق انور السادات لمعرفة من سيتسلمها منه ولكن المراقبة - كما قال انور حبيب - قد اخفقت وضاعت الورقة وبقيت صورتها . وفى كل مرة القى فيها الرئيس السادات اتمنى ان اسأله عن حقيقة تلك الورقة لاهميتها التاريخية .

وكان الذى يتولى الدفاع عن انور السادات هو الاستاذ الكبير محمد زهير جرانه وكان د . زهير جرانة شديد الوطأة فى حملته على النيابة نقد بتصرفاتها واساليبها الشائنة التى استخدمت لحمل المتهمين على الاعتراف . وكان من بين ما قاله د. جرانة عن انور السادات انه شخص صريح يواجه الامور دون لف ولا دوران ، فهو كالجندى يقابل الموت وجها لوجه واشار الى غضبة انور السادات أمام المحكمة حين اراد النائب العام سحب ماقاله ممثل الاتهام فى مقدمة مرافعة خاصا بالانكليز وقوله ، انه يفضل ان يشنق على ان يسمع النائب العام يطلب سحب هذه الكلمة وهو مصرى وعلق د . جرانه على هذا الكلام قائلا . ان من كانت هذه شيمته لا يتامر ، ولا يدبر الجرائم فى الظلام ، وقال د . جرانه : ان انور السادات شخص يكره الانجليز ويريد تحرر مصر ، واثار جرانه موضوع الورقة اياها، وطلبت المحكمة من النيابة أصل الورقة ، فقال الاستاذ انور حبيب : انها لدى الاستاذ كامل القاويش وهو غير موجود اليوم وقال محمد صادق حمدى ـ عضو اليمين فى هيئة المحكمة ـ كيف تبقى ورقة فى قضية مطروحة على محكمة الجنايات بعيدة عن الملف : يجب ان يوضع كل مايتعلق بالقضية تحت تصرف المحكمة ، وقال د . جرانه : ان البوليس فتش انور مرتين قبل العثور على هذه الورقة ، فلم يعثر على شىء مطلقا ، وبعد ذلك عثر عليها فى جيب البيجامة ومعنى هذا ان هناك يدا امتدت الى السجن ودستها ، وتدل الدلائل على انها ورقة ملفقة ، وفى تلك القضية الهامة والخطيرة ولعلها للمرة الاولى فى تاريخ القضاء المصرى انه وجد محام يترافع عن ابنه ، فقد ترافع الاستاذ على كمال حبيشه عن ولده مصطفى حبيشه وقد غلبته دموعه فى كثير من المواقف واعتذر فى نهاية مرافعته للمحكمة قائلا اعتذر ، اذا كنت قد قصرت فى اداء واجبى كمحام فلولا ثقتى فى عدالة المحكمة ، لما ترافعت عن ابنى »

وفى ٢٤ يوليو ١٩٤٧ اصدرت المحكمة برئاسة عبد اللطيف محمد بك حكمها التاريخى بمعاقبة بعض المتهمين وتبرئة الاخرين ، وكان فى مقدمة من برىء محمد انور السادات بعد ان قضى فى السجن ٣١ شهرا . تلك هى القضية التى كان لها آثارها الخطيرة فى مجرى العمل الوطنى كما انه كان لها اثارها الخطيرة فى تغيير مجرى تاريخ انور السادات .. لقد استفاد السادات من فترة السجن ومن لقاءاته المتعددة بالشبان الوطنيين الذين كانوا ـ وما اكثرهم ـ معتقلين فى قضايا وطنية.

بقلم : صبرى أبو المجد